|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)  نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 | |  |
|  | |  | |
|  | |  | |
| الجلسة العامة | | ‏الإضافة 8 ‏للوثيقة ‎36-A‏ | |
|  | | 23 سبتمبر 2024 | |
|  | | الأصل: بالإنكليزية | |
|  | | | |
| إدارات الدول العربية | | | |
| تعديلات يُقترح إدخالها على القرار 52 | | | |
|  | | | |
|  | | | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ملخص:** | تقترح الدول العربية إدخال تعديلات على القرار 52 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن مكافحة الرسائل الاقتحامية، مع التركيز على الحاجة إلى بذل جهد عالمي منسق للتخفيف من الأثر المتزايد للرسائل الاقتحامية على شبكات الاتصالات. وتهدف التعديلات إلى زيادة التعاون الدولي، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتشجيع اعتماد التكنولوجيات المتقدمة. | |
| **للاتصال:** | السيد أحمد المطوع هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية المملكة العربية السعودية | البريد الإلكتروني: [amutawa@cst.gov.sa](mailto:amutawa@cst.gov.sa) |

MOD ARB/36A8/1

القرار 52 (المراجَع في نيودلهي، 2024)

مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها

(فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تذكرّ

*أ )* بالأحكام ذات الصلة من الصكوك الأساسية للاتحاد؛

*ب)* بأن إعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) يشير في الفقرة 37 إلى أن: "الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة"؛

*ج)* بأن "خطة العمل" الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تشير في الفقرة 12 إلى أن: "الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات" وتنادي "باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي"؛

*د )* بالأجزاء ذات الصلة من القرارين 130 (المراجَع في بوخارست، 2024) و174 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*هـ )* بأن تقرير رئيس اجتماعي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) اللذين نظمهما الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن موضوع مكافحة الرسائل الاقتحامية، أيد اعتناق نهج شامل في مكافحة الرسائل الاقتحامية يتألف مما يلي:

'1' التشريعات القوية؛

'2' إقامة تدابير تقنية؛

'3' إنشاء شراكات مع جهات الصناعة للتعجيل بالدراسات؛

'4' التعليم؛

'5' التعاون الدولي؛

*و )* بالأجزاء ذات الصلة من القرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ تدرك

*أ )* أن مرسلي الرسائل الاقتحامية يستغلون بشكل متزايد طبيعة الإنترنت العابرة للحدود وعدم كفاءة التعاون والاتصالات عبر الحدود؛

*ب)* أن غياب علاج بسيط لمكافحة الاقتحامية يؤكد الحاجة إلى نهج تعاوني متعدد الأوجه؛ ويتطلب التصدي للتحديات المتعلقة بالرسائل الاقتحامية تتطلب أكثر من مجرد تدابير تقنية أو قانونية؛ بل من الضروري أن يكون هناك مزيج من الاثنين، فضلاً عن التعاون بين الكيانات العامة والخاصة؛

*ج)* أن التعاون الدولي ضروري لوضع استراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*د )* أن الرسائل الاقتحامية تُستخدم لأغراض تجارية (مثل التسويق) وغير تجارية (مثل الاحتيال والتضليل)؛

*هـ )* أن النمو السريع لخدمات المتاحة عبر الإنترنت (OTT) قد أحدث ثورة في الاتصالات العالمية من خلال تزويد المستخدمين بحلول متقدمة وفعالة من حيث التكلفة، ولكن من الضروري إدراك أن هذا النمو يؤدي أيضاً إلى مخاطر مختلفة تتعلق بالأمن السيبراني،

وإذ تضع في اعتبارها

*أ )* أن تبادل رسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الأُخرى عبر الإنترنت أصبح من الوسائل الرئيسية للتواصل بين الناس في العالم؛

*ب)* أن هناك في الوقت الحاضر مجموعة متنوعة من التعاريف لمصطلح "الرسائل الاقتحامية"؛

*ج)* أن معنى مصطلح "رسائل اقتحامية" يتوقف على النظرة المحلية للخصوصية وعلى ما تمثله الرسائل العشوائية من المنظور الوطني التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والعملي؛ وعلى وجه الخصوص، يتطور معنى المصطلح ويتسع مع تطور التكنولوجيات وتوفيرها فرصاً جديدة لإساءة استخدام الاتصالات الإلكترونية؛ وعلى الرغم من عدم وجود أي تعريف متفق عليه عالمياً للرسائل الاقتحامية، فإن مصطلحي "رسائل غير مرغوبة" و"مرسَلة بالجملة" هما المصطلحان الرئيسيان المستخدمان عموماً لوصف الرسائل الاقتحامية؛ ويمكن أن يشمل ذلك الرسائل الاقتحامية المرسلة عبر البريد الإلكتروني، والرسائل الاقتحامية النصية اللحظية، والرسائل الاقتحامية المرسلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والرسائل الاقتحامية المرسلة عبر محركات البحث على الويب، والرسائل المرسلة عبر الهواتف المتنقلة، والمكالمات الهاتفية، وما إلى ذلك؛

*د )* أن الرسائل الاقتحامية أصبحت مشكلة واسعة الانتشار يمكن أن تتسبب في خسارة في إيرادات مقدمي خدمة الإنترنت ومشغلي الاتصالات، ومشغلي الاتصالات المتنقلة والمستعملين التجاريين؛

*هـ )* أن مكافحة الرسائل الاقتحامية بوسائل تقنية يشكل عبئاً على الكيانات المتأثرة، بما في ذلك مشغلو الشبكات ومقدمو الخدمات فضلاً عن المستعملين الذين يتلقون رغماً عنهم مثل هذه الرسائل الاقتحامية غير المرغوبة، إذ تتطلب استثمارات لا يستهان بها في الشبكات والمرافق والأجهزة الطرفية والتطبيقات؛

*و )* أن الرسائل الاقتحامية تؤدي إلى مشاكل خاصة بأمن شبكات الاتصالات والمعلومات، وتستعمل على نحو متزايد كقناة لعمليات التدليس ونشر الفيروسات، والديدان، وبرمجيات التجسس، وغيرها من أشكال البرمجيات الضارة، وما إلى ذلك؛ وعلاوةً على ذلك، أصبح الاستخدام واسع النطاق للرسائل الاقتحامية الصوتية والرسائل النصية القصيرة الدولية وخدمات المتاحة عبر الإنترنت (OTT) في الشبكات الهاتفية المتنقلة، بما في ذلك المكالمات الصوتية والرسائل النصية القصيرة المرسلة بالجملة، يمثل أمراً مثيراً للقلق بشكل متزايد؛ فقد يتكبد المستخدمون عن غير قصد رسوماً عالية، مثل تلك المرتبطة بالمكالمات الخارجية ذات الرسوم الإضافية أو معاودة الاتصال من خلال منصات الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، مما يسفر عن آثار مالية هامة؛

*ز )* أن الرسائل الاقتحامية تستعمل في بعض الأحيان في أنشطة الجريمة أو الاحتيال أو التضليل؛

*ح)* أن الرسائل الاقتحامية مشكلة عالمية تختلف خصائصها باختلاف المناطق، وتؤثر في الكثير من أصحاب المصلحة وبالتالي تتطلب عملاً تعاونياً وتعاوناً دولياً لمواجهتها والتوصل إلى حلول لها؛

*ط)* أن معالجة قضية الرسائل الاقتحامية مسألة تتسم بالإلحاح؛

*ي)* أن كثيراً من البلدان، خاصة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 تحتاج إلى المساعدة فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*ك)* أن هنالك توصيات صادرة عن قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) بشأن هذا الموضوع، ومعلومات ذات صلة من الهيئات الدولية الأُخرى، يمكن أن تتيح إرشادات للتطوير المقبل في هذا الميدان، وخاصة في صدد الدروس المستفادة؛

*ل)* أن التدابير التقنية لمكافحة الرسائل الاقتحامية تمثل واحداً من عناصر النهج المذكور في الفقرة *هـ )* من *"إذ تذكّر"* أعلاه،

وإذ تلاحظ

*أ )* أهمية العمل التقني الذي اضطلعت به حتى الآن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات وخاصة التوصية ITU‑T X.1231 وسلسلة التوصيات ITU‑T X.1240؛

*ب)* البرنامج التجريبي لرابطة مشغلي النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)، المعروف باسم "خدمة الإبلاغ عن الرسائل الاقتحامية (SRS)،" والذي يمكّن المستهلكين من الإبلاغ عن الرسائل الاقتحامية باستخدام رمز قصير عالمي؛ ومن ثم يسمح للمشغلين المشاركين تبادل المعلومات حول هذه الهجمات واتخاذ الإجراءات المناسبة؛

*ج)* أن التكنولوجيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي (AI)، قد تم الاستفادة منها لدعم انتشار عمليات الرسائل الاقتحامية، مما أدى إلى استحداث تقنيات جديدة للرسائل الاقتحامية،

تقرر أن تكلف لجان الدراسات ذات الصلة

1 بأن تواصل دعم العمل الجاري، وخاصة في لجنة الدراسات 17، فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية (مثل البريد الإلكتروني)، والإسراع بعملها المتعلق بالرسائل الاقتحامية من أجل التصدي للتهديدات القائمة والمستقبلية التي تدخل ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات وخبرته، حسب الاقتضاء؛ ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

• تحديث التعاريف لتعكس الأشكال الناشئة للرسائل الاقتحامية، من قبيل الرسائل الاقتحامية عبر الرسائل النصية القصيرة والمكالمات الصوتية، والرسائل الاقتحامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والرسائل الاقتحامية التي تسهلها التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي؛

• توضيح المصطلحات المتعلقة بأنشطة الرسائل الاقتحامية والتدابير المضادة لضمان الاتساق والوضوح في التفسير؛

2 بأن تواصل التعاون مع قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات ومع المنظمات ذات الصلة، بما فيها سائر المنظمات المعنية بوضع المعايير ذات الصلة (مثل فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) ورابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA))، من أجل مواصلة، وضع توصيات تقنية على وجه السرعة بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات عن طريق ورش العمل المشتركة والدورات التدريبية، وما إلى ذلك،

تكلف كذلك لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 بتقديم تقارير دورية إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛

2 بدعم لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات المعنية بمكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها في عملها المتصل بتقديم الدورات التدريبية التقنية وأنشطة ورش العمل في مختلف المناطق في مجال القضايا السياساتية والتنظيمية والاقتصادية للرسائل الاقتحامية وآثارها بما يعود بالنفع على الهيئات التنظيمية ومشغلي الاتصالات؛

3 بمواصلة عملها المتعلق بإعداد توصيات وورقات تقنية ومنشورات أُخرى بهذا الصدد،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتقديم كل المساعدة اللازمة بغية التعجيل بهذه الجهود، والعمل بالتعاون مع الأطراف المعنية التي تعمل على مكافحة الرسائل الاقتحامية بغية تحديد الفرص وإذكاء الوعي بشأن هذه الأنشطة، وتحديد أوجه التعاون الممكنة، حسب الاقتضاء؛

2 بالمساهمة في منصة المورد الإعلامي التي سوف يستحدثها مجلس الاتحاد استناداً إلى القرار 630 (2023)، لتشمل وتحتفظ بمستودع للأطر القانونية وأفضل الممارسات والحلول لمكافحة الرسائل الاقتحامية، بهدف تبادل هذه الموارد بين جميع أعضاء الاتحاد؛

3 بتقييم مدى جدوى إنشاء منصة تعكس إحصاءات الرسائل الاقتحامية في الوقت الفعلي، في سياق منصة المورد الإعلامي التي سيطورها مجلس الاتحاد بناءً على القرار 630 (2023)، بهدف تحسين فائدة المعلومات التي توفرها المنصة لجميع أصحاب المصلحة؛

4 بمواصلة الدراسة – بما في ذلك من خلال توجيه استبيان إلى أعضاء الاتحاد – بشأن الحجم التقريبي لحركة الرسائل الاقتحامية وأنواعها (مثل الرسائل الاقتحامية بالبريد الإلكتروني، والرسائل الاقتحامية بالرسائل النصية القصيرة، والرسائل الاقتحامية في تطبيقات الوسائط الإعلامية المتعددة المستندة إلى بروتوكول الإنترنت) وخصائصها (مثل الطرق والمصادر الرئيسية المختلفة) لمساعدة الدول الأعضاء ووكالات التشغيل ذات الصلة في تحديد هذه الطرق والمصادر والأحجام، وفي تقدير حجم الاستثمارات اللازمة في المرافق والوسائل التقنية الأُخرى لمكافحة هذه الرسائل الاقتحامية والتصدي لها، مع مراعاة ما أُنجز من عمل بالفعل؛

5 بمواصلة التعاون مع مبادرة الأمين العام بشأن الأمن السيبراني ومع مكتب تنمية الاتصالات فيما يتصل بأي بند يتعلق بالأمن السيبراني بموجب القرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وكفالة التنسيق بين هذه الأنشطة المختلفة؛

6 بالمساهمة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الاتحاد بشأن تنفيذ هذا القرار،

تدعـو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

إلى الإسهام في هذا العمل وتنفيذ هذا القرار بشكل تعاوني،

تدعو الدول الأعضاء كذلك

1 إلى اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة اتخاذ التدابير الملائمة والفعّالة ضمن الأطر الوطنية والقانونية لديها لمكافحة الرسائل الاقتحامية وانتشارها؛

2 إلى العمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها؛

3 إلى الدعوة إلى وضع وتنفيذ أطر تنظيمية قوية على المستويين الوطني والدولي لمكافحة أنشطة الرسائل الاقتحامية.

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)